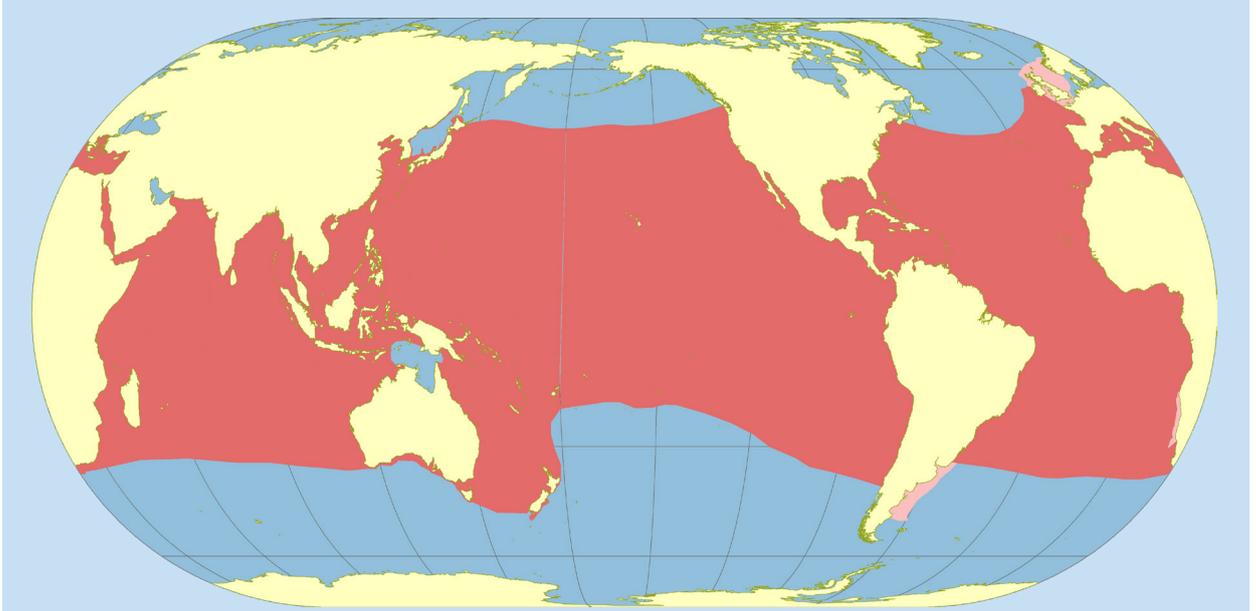


لا تستوفي معايير الإدراج باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض CITES (الاتفاقية)



تعد أسماك القرش ماكو من الأنواع الواسعة الانتشار والتي يعد توزيعها العالمي مستقر. تظهر تقييمات المخزون من شمال المحيط الأطلسي وشمال المحيط الهادئ أن أعداد أسماك القرش ماكو في هذه المناطق تعد بالملايين.

المصدر: F. Carocci

التقييم العلمي وفقاً للمعايير البيولوجية للإدراج بقائمة الاتفاقية

أما بالنسبة لجنوب المحيط الأطلسي و المحيط الهندي وشمال وجنوب المحيط الهادئ، لم يجد فريق الخبراء أي دليل على أن أعداد القرش يستوفون معايير الاتفاقية وذلك سواء إستناداً إلى المدى التاريخي للانخفاض أو المعدلات الحديثة، أو مزيجاً من الاثنين.

وقد درس فريق الخبراء العوامل المؤثرة الأخرى واعتبرت ان الإنتاجية المنخفضة لاسماك القرش ماكو هو عامل يزيد من تأثيرها؛ ومع ذلك، فإن التقييمات الغنية بالبيانات كانت عاملاً مخففا نسبياً لها، لأنها عززت الثقة في تقديرات وفرة المخزون. أما إذا تم النظر على المستوى العالمي، ومع مراعاة الإنتاجية المنخفضة والاعتبارات الوقائية، فضلاً عن تقديرات حالة المخزون الدقيقة نسبياً التي توفرها تقييمات المخزون، لا يوجد دليل على أن الأنواع تفي بمعايير الإدراج في الملحق الثاني بالقائمة.

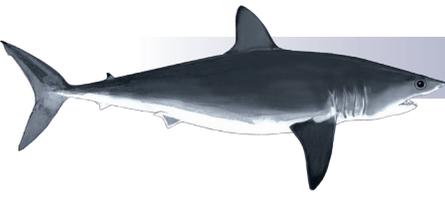
بوجود هامش مؤقت يعادل 10% وهذا يمكن أن يفي بمعايير الإدراج.

في شمال المحيط الأطلسي، انخفض عدد أعداد القرش ماكو إلى حوالي 50% من المستويات التاريخية. استناداً إلى تقدير الإحتمالات المستقبلية لتقييمات المخزون، فإنه من غير المتوقع أن يفي المخزون بمعايير الانخفاض في السنوات العشر القادمة، ولكن قد يكون معرضاً لخطر الانخفاض بما يقل عن 30% من المستويات التاريخية في العقود القليلة القادمة إذا لم يتم التخفيض في الصيد إلى أقل بكثير من المستويات الحديثة. اعتمدت الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي (ICCAT) توصية لتخفيض الصيد في شمال المحيط الأطلسي، والتي قد تقلل من المزيد من الانخفاض لأعداد القرش.

في البحر الأبيض المتوسط انخفضت أعداد القرش ماكو، لكن لم يتم تحديد مدى هذا التقلص جيداً.

تعد أسماك القرش ماكو قصير الزعنفة مهاجرة جداً وتوجد في جميع أنحاء محيطات العالم، من خط عرض 50 درجة شمالاً إلى 50 درجة جنوباً. وحسب دراسات حديثة لتقييم المخاطر الإيكولوجية في المحيط الأطلسي والتي تناولت البيانات المتاحة تحدد تاريخ الحياة، فإن القرش ماكو قصير الزعنفة من أقل أنواع سمك القرش العائمة إنتاجية. وهذا ما استنتجه وأكده فريق الخبراء أن هذه الأنواع كانت ذات إنتاجية منخفضة.

راجع فريق الخبراء نتائج تقييم حالة المخزون حسب حوض كل محيط، أي شمال وجنوب المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي وشمال وجنوب المحيط الهادئ. نظراً للإنتاجية المنخفضة لهذه الأنواع، يترتب على ذلك أن الانخفاضات وصلت إلى أقل من 30% من المستويات التاريخية أي انخفاض بنسبة 80% أو أكثر، مما يسمح



الإدارة

تؤكد خطة العمل الدولية لصون وإدارة أسماك القرش في منظمة الأغذية والزراعة على مسؤوليات البلدان الممارسة للصيد والدول الساحلية في الحفاظ على أعداد أسماك القرش. ويستكمل ذلك الآن بالاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، الذي يتطلب عمليات تفتيش للتحقق من أن سفن الصيد التي تدخل الموانئ تمثل للتدابير التي تعتمد عليها المنظمات الإقليمية لإدارة مصادد الأسماك والاتفاقيات الدولية.

على المستوى الإقليمي تبنت جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصادد أسماك التونة حظر ومنع قطع والإحتفاظ بالزعانف والتشجيع على إطلاق أسماك القرش الحية حيثما أمكن ذلك.

ستقوم الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي بإعادة النظر في تقييم أسماك القرش ماكو قصير الزعنفة في سنة 2019. كما اتخذت إجراء جزئيًا بشمال المحيط الأطلسي بعدم الإحتفاظ.

وفي المحيط الهادئ، حيث لا تتعرض المخازن للصيد المفرط والعشوائي، جدولت هيئات مصادد الأسماك تقييمًا للمخزونات لعام 2021.

وفي المحيط الهندي أقرت اللجنة العلمية لهيئة مصادد أسماك التونة في المحيط الهندي (IOTC) بأنه ينبغي على الهيئة إتخاذ نهج الإحتياطات اللازمة خلال تنفيذ بعض الإجراءات الإدارية المتعلقة بالماكو قصير

الزعنفة؛ ومن المقرر تقييم المخزون في سنة 2020.

وفي سنة 2012 منعت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (GFCM) قطع الزعانف والإحتفاظ بها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وحظرت أيضًا صيد وبيع الماكو.

وأما على الصعيد الوطني، فقد أقيمت عمليات إغلاق ومنع صيد الأسماك في عدة دول وذلك ضمانًا لحماية أسماك القرش وخاصة خلال مراحل التكاثر (على سبيل المثال ثلاثة أشهر كل عام في المكسيك وبعض بلدان أمريكا الوسطى).

التجارة

يتم صيد أسماك قرش ماكو إلى حد كبير أثناء الصيد المستهدف لأسماك التونة، ومعظمها في مصايد الخيوط الطويلة.

و يكون الإحتفاظ حيث كان مسموحًا به مخصصًا للإستهلاك المنزلي أو التجارة الدولية. وتجري المتاجرة بزعانف ولحوم سمك القرش ماكو، لكن

أنظمة التشفير في دول السوق شهدت انخفاضات في تجارة الزعانف، حيث بلغ حجمها حوالي نصف مستويات ما بعد سنة 2003.

الفعالية المرجحة لأغراض الصون

إذا تم تنفيذ الإدراج بالملحق الثاني لقائمة الاتفاقية بفعالية ونجاعة يمكن أن يكون بمثابة إجراء تكميلي للقوانين التي تنفذها سلطات إدارة مصايد الأسماك.

ولاحظ فريق الخبراء أن القرارات السابقة لإدراج أسماك القرش استغرقت بعض الوقت للتنفيذ، مع تأخير بثلاث سنوات أو أكثر في إعداد تصاريح «استنتاجات بعدم الضرر» NDFs، وجمع ونقل البيانات التجارية إلى أمانة الاتفاقية.

يتعين على الإدارات أيضًا تنفيذ إجراءات جديدة لتوفير وإدارة شهادات «الدخول

من البحر»، للسماح بإنزال الأنواع المدرجة بالاتفاقية من مصايد أعالي البحار. إذا أمكن التغلب على عقبات التنفيذ هذه فمن المتوقع أن يؤدي الإدراج بالملحق الثاني لقائمة الاتفاقية إلى تحسين الرصد والإبلاغ عن المصيد الذي يدخل التجارة الدولية، مما يساهم ذلك في إجراء تقييمات أفضل لحالة المخزون.

وتجدر الإشارة إلى أن قدرات الدول على تطوير ترخيص «استنتاجات بعدم الضرر» NDFs لأنواع كثيرة من الأسماك المهاجرة محدودة بدرجة أكبر في ظل عدم وجود تقييمات إقليمية وعالمية،

وأنه من المطلوب فصل البضائع لضمان إمكانية التوفيق بين منتج تم تسليمه بشهادة تصدير الاتفاقية مقابل الشهادات الأخرى.

وفقًا للشروط المعمول بها حاليًا، قد يؤدي الإدراج بالملحق الثاني أيضًا إلى:

- التوقف عن التجارة في هذه الأنواع ومنتجاتها؛
- إستمرار التجارة بدون وثيقة الاتفاقية (تجارة غير مشروعة)؛ و/أو
- إستمرار التجارة بإستعمال تصاريح الاتفاقية NDFs غير ملائمة.

تعليقات على الجوانب الفنية المتعلقة بالإدارة والتجارة والتنفيذ